

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من سلوفينيا

أولا - مقدمة

- 1 - تلتزم سلوفينيا التزاما تاما بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموضوعها وغرضها، التي تؤكد التطلع المشترك للدول الأطراف فيها، أي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنسبة لسلوفينيا، تشكل المعاهدة وركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين في الأغراض السلمية على الصعيد العالمي. وترى سلوفينيا أن جميع الركائز الثلاث متساوية في الأهمية.
- 2 - ويقدم هذا التقرير الوطني وفقا للإجراء 20 من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010 (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). ويورد التقرير الأنشطة التي قامت بها سلوفينيا، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من أجل المساهمة في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالركائز الثلاث. ويرد بيان لهذه الأنشطة وفقا لكل إجراء من الإجراءات الـ 64 الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010.



ثانيا - التنفيذ

ألف - نزع السلاح النووي

1 - المبادئ والأهداف

الإجراء 1

3 - تلتزم سلوفينيا التزاما تاما بالهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا باتباع نهج تدريجي مركز على خطوات ملموسة ونتائج ملموسة. وترى سلوفينيا أن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار متساوية في الأهمية وأن تقدماً كبيراً أُحرز فيما يتعلق بعدم الانتشار. غير أنه لم يحرز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح. وتتعترف سلوفينيا بوجود وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية تناول نزع السلاح النووي، وهذا ما أدى إلى أثر سلبي على المعاهدة. ومع ذلك، فإن سلوفينيا مقتنعة بأن هذه المسألة يمكن التغلب عليها إذا ركز المجتمع الدولي اهتمامه على الأهداف والغايات المشتركة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

4 - وتوجد تعددية الأطراف في صلب السياسة الخارجية لسلوفينيا. فوفقاً للإعلان المتعلق بالسياسة الخارجية لجمهورية سلوفينيا (*الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا*، العدد 15/53)، يشكل تعزيز تعددية الأطراف أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية السلوفينية. وهذا ما حددته أيضاً الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية لجمهورية سلوفينيا، التي يرد فيها أن السلام والأمن الدوليين يتيسران بالانخراط في المنظمات والمحافل المتعددة الأطراف، أساساً في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

5 - وفي هذا الصدد، تشارك سلوفينيا بنشاط، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، في الفرقة العاملة المعنية بعدم الانتشار وصناديق الأسلحة التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، وفي مجالات أخرى متعلقة بمعاهدة عدم الانتشار. وتشارك سلوفينيا، بصفتها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، في عمل العديد من الهيئات التي تتناول مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. واستضافت سلوفينيا، بصفتها رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي للنصف الثاني من عام 2021، اجتماعاً خاصاً بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، حضرته أيضاً المبعوثة الخاصة للاتحاد الأوروبي المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح، السفيرة مارجولين فان ديلين. واستضاف سلوفينيا أيضاً وعقد اجتماعات مع السفير غوستافو رودولفو زلاوفينين، الرئيس المعين للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي أجرى أيضاً مقابلة نالت رواجاً واسعاً مع صحيفة *Delo* اليومية السلوفينية الرئيسية. وخلال زيارته، عقد السفير زلاوفينين اجتماعاً ثنائياً مع السفير الدكتور ستانيسلاف راشتشان، وزير الدولة بوزارة الخارجية في جمهورية سلوفينيا.

الإجراء 2

6 - لقد أظهرت سلوفينيا مراراً وتكراراً التزامها بمبدأ نزع السلاح النووي الشامل والذي لا رجعة فيه والقابل للتحقق منه من خلال البيانات وتأييد القرارات المتخذة في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع. وفيما يتعلق بالتزامات المعاهدة الأخرى المتعلقة بالشفافية وقابلية التحقق، أبرمت سلوفينيا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يكمله بروتوكول إضافي. وقد عُدِلَ الإطار القانوني

السلفيني في سياق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسلوفينيا أيضا دولة طرف في المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وتتقيد سلوفينيا تقيدا تاما بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية.

2 - نزع الأسلحة النووية

الإجراء 3

7 - تقدر سلوفينيا ما تحقق سابقا من تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية. غير أنه، كما ورد في الرد على الإجراء 1، لم يحرز تقدم في مجال نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل وجود وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية التعامل مع نزع السلاح النووي تحديا كبيرا للمجتمع الدولي سيتعين التغلب عليه من أجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. انظر أيضا الرد على الإجراء 5.

الإجراء 4

8 - ترحب سلوفينيا بالنتائج التي تحققت من خلال تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). ولذا فقد دعت سلوفينيا مرارا وتكرارا إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام 2021، أيضا، على مستوى وزير الخارجية، الدكتور أنجي لوغار، الذي أعرب في حزيران/يونيه 2020، عن تأييده كذلك لنظام لتحديد السلاح يُنشأ في المستقبل.

9 - ورحبت سلوفينيا باستئناف الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وإضافة إلى ذلك، رحب الجانب السلفيني بالتزام الولايات المتحدة المثالي بالشفافية وبقرارها الإفراج عن معلومات سرية بشأن مخزونها من الأسلحة النووية.

10 - وشدد الدكتور أندريه بينيديتشيتش، السفير المسؤول عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، على الأهمية التي تعلقها سلوفينيا على هذه المسألة أيضا، وذلك في المؤتمر السنوي السابع عشر لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعني بأسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2021، والذي حضره بصفته ممثلا للرئاسة السلفينية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

الإجراء 5

11 - تعتبر سلوفينيا هذا الإجراء أحد التدابير الرئيسية لتيسير النهج التدريجي لنزع السلاح النووي. وكما هو مبين في الرد على الإجراء 1، تعتقد سلوفينيا بأنه لم يحرز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. فالتوترات الدولية والإقليمية الحالية، إلى جانب تدهور البيئة الأمنية الدولية، لا يفضيان إلى نزع السلاح النووي. غير أن سلوفينيا تعتقد بأن التدابير المدرجة في الإجراء 5، مثلا تلك المتعلقة بالحد من المخاطر، تدابير ذات طابع عملي، ويمكن أن تساعد في التغلب على الوضع الحالي.

الإجراء 6

12 - تدعم سلوفينيا الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي. وتشارك سلوفينيا في أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب وتصر باستمرار، في مختلف المناسبات، على أن تصبح عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وكانت هذه إحدى الرسائل الرئيسية لرؤساء الوفود السلفينية في الجزء رفيع المستوى

من الدورات السنوية لمؤتمر نزع السلاح، وكانت أحدثها رسالة الدكتور ستانيسلاف راشتشان، وزير الدولة بوزارة الخارجية في جمهورية سلوفينيا، في كانون الثاني/يناير 2021.

3 - الضمانات الأمنية

الإجراء 7

13 - تؤيد سلوفينيا الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وشاركت أيضا بنشاط في الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2010 بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

الإجراء 8

14 - لا ينطبق.

الإجراء 9

15 - أبدت سلوفينيا مرارا وتكرارا تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك القرارات المعنونة: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط؛ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)؛ والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا؛ وأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛ والمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا لعام 2020.

16 - وسلوفينيا مقتنعة بأنه طال انتظار إحراز تقدم في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995، والذي يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة وعالمية. أما فيما يتعلق بالمؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، فإننا نشدد على الأمل في أن يشكل المؤتمر المقبل بداية لعملية شاملة تشارك فيها جميع دول المنطقة.

4 - التجارب النووية

الإجراء 10

17 - ما فتئت سلوفينيا تشجع بنشاط، في مختلف المحافل المتعددة الأطراف وفي الاتصالات الثنائية، بلدان المرفق 2 على التوقيع و/أو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سعياً إلى بدء نفاذها في أقرب وقت.

الإجراء 11

18 - شددت سلوفينيا مرارا على أهمية التمسك بمعيار حظر التجارب النووية ودافعت عنه. وتمثل سلوفينيا امتثالا تاما للمعاهدة التي وقعتها في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدّقت عليها في 31 آب/أغسطس 1999.

الإجراء 12

19 - شاركت سلوفينيا بنشاط في المؤتمرات المعقودة في إطار المادة الرابعة عشرة في 2011 و 2013 و 2015 و 2017 و 2019، وفي أحدثها المؤتمر الذي عقد عام 2021، عندما ترأس الوفد السلوفيني الدكتور أنجي لوغار، وزير خارجية جمهورية سلوفينيا. وسلوفينيا أيضا من مؤيدي المؤتمرات الوزارية نصف السنوية التي تنظمها مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على هامش الجمعية العامة ومن المشاركين النشطين فيها. وتقدم سلوفينيا تقارير منتظمة عن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ. انظر أيضا الرد على الإجراء 10.

الإجراء 13

20 - تشجع سلوفينيا على بدء نفاذ المعاهدة على الصعيد الثنائي وفي مختلف المحافل المتعددة الأطراف. ففي أيار/مايو 2016، استضافت سلوفينيا المؤتمر السنوي الثاني عشر لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، شارك فيه الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آنذاك، لاسينا زيربو، بصفته متحدثا رئيسيا. وحضره أيضا المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، السفير جاتسيك بيليكا. وفي أيلول/سبتمبر 2016، نظمت سلوفينيا أيضا حلقة نقاش بشأن إعادة صياغة الأمن الأوروبي، عُقدت في منتدى بليد الاستراتيجي السنوي، وهو حدث سنوي رفيع المستوى لمناقشة القضايا الإقليمية والعالمية الملحة. وكان أحد المتحدثين الرئيسيين الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لاسينا زيربو، الذي شارك أيضا في مناقشة بشأن الحوكمة النووية العالمية جرت في المنتدى بعد ذلك بعام، في أيلول/سبتمبر 2017. انظر أيضا الردين على الإجراءين 10 و 12.

الإجراء 14

21 - لا تستضيف سلوفينيا أي مرافق تمثل جزءا من نظام الرصد الدولي. وقد دأبت على دعم نظام الرصد الدولي، الذي لا يردع عدم الامتثال للمعاهدة فحسب، بل يوفر أيضا بيانات يمكن استخدامها في مجموعة متنوعة من التطبيقات المدنية والعلمية. وستواصل سلوفينيا الدعوة إلى الاستخدام الكامل للفوائد المحتملة لهذه التطبيقات إذ إن من شأنها المساهمة في التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق المعرفة، ورفاه الإنسان. وفي هذا الصدد، تدعم سلوفينيا أيضا نظام الرصد الدولي بالتبرعات.

5 - المواد الانشطارية

الإجراء 15

22 - ما فتئت سلوفينيا تدعو إلى الشروع الفوري في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفقاً

للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وفي هذا الصدد، أيدت سلوفينيا مقررات وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. انظر أيضا الرد على الإجراء 7.

الإجراء 16

23 - لا ينطبق.

الإجراء 17

24 - ليس هناك شيء يبلغ عنه.

الإجراء 18

25 - لا توجد أي مرافق لإنتاج المواد الانشطارية في إقليم سلوفينيا.

6 - تدابير أخرى لدعم نزع السلاح النووي

الإجراء 19

26 - تؤيد سلوفينيا التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بزيادة الثقة، وتحسين الشفافية، ووضع تدابير فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تعتبر سلوفينيا التحقق من نزع السلاح النووي عنصرا أساسيا في النهج التدريجي لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، شاركت سلوفينيا في تقديم القرار المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي اتخذته الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة. وفي أيار/مايو 2016، استضافت سلوفينيا أيضا المؤتمر السنوي الثاني عشر لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، الذي عقد في ليوبليانا.

الإجراء 20

27 - تؤيد سلوفينيا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. ولزيادة الشفافية بموجب المعاهدة، تقدم سلوفينيا هذا التقرير الوطني.

الإجراء 21

28 - بغية زيادة الشفافية، تؤيد سلوفينيا الجهود المتصلة بالإبلاغ الموحد للدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء 22

29 - أدرجت جامعة ليوبليانا التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في مناهجها الدراسية، ومعظمها ضمن مواضيع أوسع نطاقا، مثل الدورة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي العام في كلية الحقوق في ليوبليانا. وأدرج أيضا موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار في المنهاج الدراسي لكلية العلوم الاجتماعية، ضمن برنامجها المتعلق بالدراسات الدفاعية والأمنية.

30 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، رتبت حكومة جمهورية سلوفينيا مقابلة مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية آنذاك، يوكيا أمانو، لصحيفة *Delo* اليومية السلوفينية الرئيسية، في إطار أنشطة التوعية الوطنية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، مع التركيز بشكل خاص على تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

31 - وفي أيار/مايو 2016، رتبت حكومة جمهورية سلوفينيا أيضًا مقابلة مع الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آنذاك، الدكتور لاسينا زيربو، لصحيفة *Delo* اليومية السلوفينية الرئيسية، وكذلك للإذاعة الوطنية السلوفينية، RTV Slovenia، في إطار الأنشطة ذاتها، مع التركيز بشكل خاص على دور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهمية بدء نفاذها.

32 - ودعمت سلوفينيا أيضًا التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، خلال الرئاسة السلوفينية لمنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2018، نُظم حوار أمني سلط فيه مزيد من الضوء على المنحة الدراسية في مجال السلام والأمن التي تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي توفر برنامجًا تدريبًا للشباب المهنيين في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشترك في تنظيم الدورة مكتب شؤون نزع السلاح وبرنامج المهنيين الشباب التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما النساء من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برمتها. وتسهم الدورة في إيجاد فرص متكافئة لمشاركة المرأة في عمليات صنع السياسات والتخطيط والتثقيف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتقدم سلوفينيا أيضًا تبرعات لبرنامج ماري سكلودوفسكا - كوري للزمالات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

33 - وبشكل أعم، تؤيد سلوفينيا التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتصل بأخطار ما بعد النزاع. ويولي اهتمام خاص للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. وما فتئت سلوفينيا تدعم ماليا التوعية بمخاطر الألغام من خلال الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري.

باء - عدم انتشار الأسلحة النووية

الإجراء 23

34 - دأبت سلوفينيا، في مختلف المنتديات الدولية، وكذلك في جهد مشترك مع دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، على الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار.

الإجراء 24

35 - لدى سلوفينيا اتفاق ضمانات شاملة معمول به، يكمله بروتوكول إضافي يشكل معيار تحقق فعال. وبالإضافة إلى ذلك، تسري أيضًا ضمانات متكاملة ونهج على مستوى الدولة.

الإجراء 25

36 - تعتقد سلوفينيا أن من الضروري أن تحترم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن المادة الثالثة من المعاهدة.

الإجراء 26

37 - على نحو ما خلصت إليه مرارا الوكالة الدولية للطاقة الذرية (والمفوضية الأوروبية/الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية)، فإن جميع المواد النووية في سلوفينيا تُستخدم للأغراض السلمية. ويضمن اتفاق الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي، والاستنتاجات العامة، والضمانات المتكاملة، أعلى مستوى من الامتثال للالتزامات المتصلة بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار.

38 - وثمة حاجة ملحة لدعم سلطة نظام الضمانات؛ ولذا فقد انضمت سلوفينيا إلى دول أطراف أخرى في معالجة حالات عدم امتثال بعض البلدان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية) في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء 27

39 - تؤيد سلوفينيا تأييدا تاما خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، بوصفها جزءا هاما من الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي الذي يكتسي أهمية حاسمة لأمن المنطقة. ولهذا السبب، تسهم سلوفينيا ماليا في دعم تنفيذ خطة العمل.

40 - وأكدت سلوفينيا من جديد، في مختلف المحافل الدولية، دعمها للجهود الدبلوماسية المكثفة المبذولة لاستئناف المفاوضات بهدف العودة المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية إلى خطة العمل، واستئناف إيران تطبيقها الكامل لخطة العمل في أبكر وقت ممكن.

41 - وأعربت سلوفينيا عن قلقها العميق إزاء قرار إيران القاضي بقيامها، اعتبارًا من 23 شباط/فبراير 2021، بوقف تنفيذ تدابير الشفافية على النحو المتوخى في خطة العمل، وكذلك البروتوكول الإضافي، وهذا ما حد بشكل كبير من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوصول إلى المواقع والأنشطة والمعلومات ذات الصلة والإشراف عليها. ومن الأهمية البالغة بمكان الحفاظ على القدرة التقنية للوكالة بهدف الإبقاء على استمرارية المعارف للتحقق من تنفيذ الاتفاق النووي في إيران ورصد هذا التنفيذ. وفي هذا الصدد، حثت سلوفينيا إيران على تنفيذ جميع تدابير الشفافية، حتى تكون الوكالة في وضع يمكنها من استئناف أنشطة التحقق والرصد اللازمة فيما يتعلق بخطة العمل. وتشيد سلوفينيا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملها المهني والنزيه، وتدعم بشكل كامل جهودها الرامية إلى مواصلة تنفيذ مهمتها الطويلة الأجل.

42 - وأعربت سلوفينيا، في مناسبات عديدة، عن قلقها العميق إزاء الإجراءات الإيرانية المستمرة التي تتعارض مع خطة العمل والتي تخلف، في حالة أنشطة البحث والتطوير، آثار انتشار وخيمة ولا رجعة فيها. وقد حثت سلوفينيا إيران، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، على التراجع عن جميع الأنشطة التي تتعارض مع خطة العمل والعودة، دون تأخير، إلى تنفيذها تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك جميع تدابير الشفافية.

43 - وفي ضوء الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية، دأبت سلوفينيا على دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول بصورة بناءة في حوار هادف مع جميع الأطراف المعنية بهدف تحقيق نزع السلاح النووي على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وحثت

أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبل من بينها التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي، وعلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤيد سلوفينيا انكباب مجلس الأمن بنشاط على التصدي للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تشجع أيضا على التنفيذ الكامل والفعال لتدابير تقييدية. وشاركت سلوفينيا أيضا في تقديم المذكرة الشفوية التي رفعتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنة القرار 1718، والتي تضمنت طلبا إلى أمين اللجنة باتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017)، لأن الكمية الإجمالية للمنتجات النفطية المكررة التي جرى بيعها أو توريدها أو نقلها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2021 تجاوزت الحد الأقصى السنوي البالغ 500 000 برميل.

الإجراء 28

44 - دأبت سلوفينيا، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على الدعوة لعالمية الانضمام إلى كل من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، الأمر الذي سيعزز نظام عدم الانتشار ويسهم في زيادة تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الإجراء 29

45 - انظر الردود على الإجراءات 24 و 25 و 27.

الإجراء 30

46 - إن ما يتسق مع الرؤية السلوفينية هو أنه ينبغي، بعد تحقيق إزالة الأسلحة النووية، تطبيق نظام شامل للضمانات والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي.

الإجراء 31

47 - لا ينطبق.

الإجراء 32

48 - شاركت سلوفينيا مرارا في تقديم القرار المتعلق بتعزيز فعالية وتحسين كفاءة نظام الضمانات الذي اعتمدته المؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

49 - وفي إطار جهود مشتركة مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، تؤيد سلوفينيا الجهود التي تبذلها الوكالة لتطوير وتنفيذ النهج المتبع على مستوى الدول، والعمل الذي تقوم به لتحسين عملياتها الداخلية بهدف تنفيذ هذا المفهوم.

50 - وعندما قامت الوكالة بتعميم رسالة بشأن تعليقات الدول الأعضاء واقتراحاتها المتعلقة بالنهج المتبع على مستوى الدول في عام 2018، ردت سلوفينيا بتسليط الضوء على أهمية فعالية الضمانات، مع مراعاة اتباع نهج متدرج بالنسبة لمستخدمين/حائزين محدد للمواد النووية (على سبيل المثال، في حالة "أصحاب الحيازات الصغيرة" والكميات الصغيرة من المواد النووية).

الإجراء 33

51 - تعلق سلوفينيا، بوصفها أحد البلدان الاثنتين والثلاثين التي لديها برنامج نووي مدني كامل، أهمية كبيرة على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في أيلول/سبتمبر 2021، انتخب المؤتمر العام للوكالة سلوفينيا للمرة الرابعة لعضوية مجلس محافظي الوكالة. وتعتزم سلوفينيا التركيز، خلال فترة ولايتها التي تمتد على عامين، من 2021 إلى 2023، على قضايا التعاون التقني والضمانات والسلامة. وفي سياق آخر، تسدد سلوفينيا باستمرار جميع اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية للوكالة. وتسدّد أيضاً، بوصفها داعماً قوياً لبرنامج التعاون التقني للوكالة، تبرعاتها إلى صندوق التعاون التقني بالكامل وفي حينها.

الإجراء 34

52 - ليس هناك شيء يبُلِّغ عنه.

الإجراء 35

53 - يوجد لدى سلوفينيا نظام وطني قوي لضوابط التصدير بالنسبة للمنتجات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في استحداث الأسلحة النووية والإشعاعية. ويخضع نظام ضوابط التصدير هذا في المقام الأول للقانون المنظم لمراقبة صادرات المواد المزدوجة الاستخدام (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العددان 04/37 و 10/8) والمرسوم المتعلق بإجراءات إصدار التراخيص والشهادات واختصاص لجنة مراقبة صادرات المواد المزدوجة الاستخدام (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العددان 10/34 و 12/42). وتطبق سلوفينيا، بوصفها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، أحكام لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2009/428 (بصيغتها المعدلة)، التي تنشئ نظاماً للجماعة لمراقبة صادرات المواد المزدوجة الاستخدام ونقلها والسمسة فيها وعبرها. وتتفق التشريعات الوطنية المتعلقة بضوابط التصدير مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وقرار مجلس الأمن 1540 (2004).

54 - والنظام الوطني لضوابط التصدير في سلوفينيا يتماشى أيضاً مع الالتزامات المتعهد بها في إطار نظم ومبادرات مراقبة الصادرات، مثل مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وفي عام 2017، ترأست سلوفينيا الفريق العامل العام المعني بترتيب فاسنار.

الإجراء 36

55 - يجري بانتظام تحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة وفقاً للمبادئ التوجيهية والقوائم التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة. وتمتثل سلوفينيا، بطبيعة الحال، لجميع الالتزامات المتصلة بالإبلاغ في إطار نظم مراقبة الصادرات. انظر أيضاً الرد على الإجراء 35.

الإجراء 37

56 - عند تقييم طلبات التصدير ذات الصلة (عمليات نقل المواد النووية)، تأخذ السلطات السلوفينية المعنية بمراقبة الصادرات في الاعتبار ما إذا كان هناك اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي بالنسبة للبلد المتلقي. انظر أيضاً الرد على الإجراء 35.

الإجراء 38

57 - تؤيد سلوفينيا تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، يجري تقييم كل طلب تصدير ذي صلة بما يتماشى مع التشريعات والالتزامات المعمول بها. انظر الردين 35 و 36.

الإجراء 39

58 - انظر الردين على الإجراءات 35 و 38.

الإجراء 40

59 - تلتزم سلوفينيا بتوفير أعلى مستويات الأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية. ولذلك فهي دولة طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والتعديل الذي أدخل عليها وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وسلوفينيا أيضا عضو في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي وفي الرابطة الأوروبية لمنظمي الأمن النووي. وتؤيد سلوفينيا أيضا البيان المشترك بشأن التخفيف من التهديدات الداخلية (INFCIRC/908)، الذي صدقت عليه في عام 2020.

60 - وفي عام 2015، نظمت سلوفينيا تدريباً لقوة الحماية النووية في محطة كرشكو للطاقة النووية. وفي ضوء هذه التجربة، أدرجت سلوفينيا عام 2017 في فريق الاجتماع التشاوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إعداد برنامج تابع للوكالة بغرض تدريب قوة الحماية النووية على التدخل في الحوادث الأمنية التي تقع في المرافق النووية.

61 - ويتمثل النظام الوطني المركزي المتعلق بالأمن النووي والحماية المادية للمواد والمرافق النووية في قانون الحماية من الإشعاع المؤين والسلامة النووية (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العددان 17/76 و 19/26). وهو قانون يُستكمل بالعديد من الأنظمة الفرعية.

الإجراء 41

62 - تعتبر سلوفينيا توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (الوثيقة INFCIRC/225، حاليا التنقيح 5 (Rev.5)) مرجعا هاما للدول الأعضاء في الوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت سلوفينيا بصدر وثائق الوكالة الأخرى من سلسلة الأمن النووي (الأرقام 14 و 15 و 20)، التي تمثل مرجعا يعول عليه للدول الأعضاء في الوكالة خلال استعراضات الأقران على الصعيد العالمي من قبيل بعثة الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية التابعة للوكالة.

الإجراء 42

63 - سلوفينيا دولة طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية وفي التعديل على هذه الاتفاقية. وتروج سلوفينيا في شتى المحافل لأهمية هذه الاتفاقية، وتشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية ولم تعتمد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتتطلع سلوفينيا إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2022، الذي سيوفر منبرا لتبادل الخبرات والنهج الوطنية فيما بين الأطراف المتعاقدة.

الإجراء 43

64 - ما زالت سلوفينيا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، والإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها. وتؤيد سلوفينيا أيضا البيان المشترك المتعلق بتعزيز أمن المصادر المشعة المختومة العالية النشاط (INFCIRC/910)، الذي صدقت عليه في عام 2018.

الإجراء 44

65 - تشارك سلوفينيا في الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة؛ فهي تسهم، منذ تسعينات القرن العشرين، في قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع وفي أنشطة التوعية المختلفة، كما أنها تؤيد البيان المشترك بشأن مكافحة تهريب المواد النووية (INFCIRC/918)، الذي صدقت عليه في عام 2018.

66 - ومنذ عام 2002، تعزز سلوفينيا بشكل كبير قدراتها في مجال الكشف من أجل اعتراض الشحنات المحتملة غير المأذون بها من المواد المشعة. ويشارك مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في عدد من الدورات التدريبية، وتُعقد اجتماعات منتظمة لمعالجة الهيكل الوطني لعمليات الكشف. ففي الآونة الأخيرة، عُدِّل نظام وطني ووُسِّع نطاقه ليشمل عدداً من الجهات المكلفة بمهام في مجال التحقق من النشاط الإشعاعي في مختلف الشحنات (مرسوم بشأن التحقق من النشاط الإشعاعي للشحنات التي يمكن أن تحتوي على مصادر يتيمة - الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العدد 19/10).

67 - وشاركت سلوفينيا أيضا في استضافة عدد من المناسبات، بما في ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (برنامج مراقبة الصادرات وما يتصل بها من مسائل أمن الحدود). ودعمت هذه المناسبات بناء القدرات، بصفة رئيسية لبلدان غرب البلقان، مع التركيز على ضوابط التصدير، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد والمعدات وكذلك التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد في استحداث أسلحة الدمار الشامل. انظر أيضا الرد على الإجراء 35.

68 - وتقدم أيضا سلوفينيا المساعدة، حسب الاقتضاء، استجابة لطلبات محددة من الدول التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية، أو إلى الخبرة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، أو إلى الموارد اللازمة لتنفيذه.

الإجراء 45

69 - سلوفينيا دولة طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقد نظمت، في إطار رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي للنصف الثاني من عام 2021، مناقشة بشأن الإرهاب النووي في سياق الفرقة العاملة التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بالإرهاب في جوانبه الدولية.

الإجراء 46

70 - تطبق سلوفينيا رقابة تنظيمية وطنية شاملة على المواد النووية، بما في ذلك نظام للمحاسبة والتسجيل وآلية للإبلاغ. ويقدم جميع حائزي المواد النووية تقارير منتظمة إلى المفوضية الأوروبية (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) وإلى إدارة الأمان النووي السلوفينية.

جيم - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

الإجراء 47

71 - الطاقة النووية عنصر هام من عناصر الإمدادات العالمية من الطاقة النظيفة أو الطاقة المنخفضة الكربون، ولها دور هام في تلبية الطلب على الطاقة في المستقبل والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتدعو سلوفينيا إلى مواصلة تبادل الآراء وأفضل الممارسات في مجال الاستخدام المأمون للطاقة النووية. وسلوفينيا هي واحدة من 30 بلدا لها برنامج نووي مدني كامل، ولديها برنامج نووي راسخ وإطار تنظيمي قوي. وقد كانت الطاقة النووية ولا تزال تشكل ركنا أساسيا من أركان السياسة السلوفينية المتعلقة بالطاقة. ومن المقرر مواصلة تشغيل محطة الطاقة النووية في سلوفينيا، أي محطة كرشكو للطاقة النووية، حتى عام 2043.

الإجراء 48

72 - انظر الردين على الإجراءات 35 و 38.

الإجراء 49

73 - تعترف سلوفينيا بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد التطوير المسؤول لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في ظل أفضل معايير السلامة والأمن وظروف الضمانات الفعالة. ففي أيلول/سبتمبر 2017، نظمت سلوفينيا حلقة نقاش بشأن الحوكمة النووية العالمية، في منتدى بليد الاستراتيجي السنوي، وهو منتدى سنوي رفيع المستوى لمناقشة القضايا الإقليمية والعالمية الملحة. وكان من بين المشاركين أيضا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لاسينا زيربو.

74 - وتعلق سلوفينيا أيضا أهمية خاصة على تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تقدر سلوفينيا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات من قبيل الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والسلامة النووية والإشعاعية، والطاقة النووية.

75 - وتقدم سلوفينيا، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، الدعم المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللدول الأعضاء فيها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. وقدمت سلوفينيا أيضا، في عام 2021، تبرعا من أجل تجديد مخابر زاببيرسدورف التابعة للوكالة (مشروع ReNuAL 2).

الإجراء 50

76 - انظر الرد على الإجراء 38.

الإجراء 51

77 - انظر الردين على الإجراءات 35 و 38.

الإجراء 52

78 - تدعم سلوفينيا برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ زمن طويل وبقوة. وهي تعتبر البرنامج أحد الأنشطة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقدم دعماً لا يقدر بثمن للدول الأعضاء في تسخير الطاقة النووية والتطبيقات الآمنة للتقنيات النووية/الإشعاعية. ومن المهم أن تظل الموارد المخصصة لصندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها. وتساهم سلوفينيا بانتظام في صندوق التعاون التقني. وتدعم تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق تنظيم حلقات عمل، ودورات تدريبية، واجتماعات ومناسبات مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك خبراء سلوفينيون أيضاً في بعثات وحلقات عمل ودورات دراسية لدعم أنشطة التعاون التقني في الدول الأعضاء.

79 - وفي عام 2018، تولت سلوفينيا، مع المغرب، دور الميسر المشارك لآلية الحسابات الواجبة الدفع. وأسفرت العملية عن تقرير احتوى على تدابير ملموسة مقترحة ترمي إلى تحسين أنماط السداد لصندوق التعاون التقني. وكانت جميع التدابير التي اقترحها الميسران جزءاً لا يتجزأ من القرار النهائي الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة في عام 2019.

الإجراء 53

80 - انظر الرد على الإجراء 52.

الإجراء 54

81 - انظر الرد على الإجراء 52.

الإجراء 55

82 - قدمت سلوفينيا تبرعاً وطنياً إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة النووية.

الإجراء 56

83 - تتعاون إدارة الأمن النووي السلوفينية بنشاط مع سلطات أخرى معنية بالأمن النووي لدعم بناء القدرات. وتقيم إدارة الأمن النووي السلوفينية اتصالات منتظمة مع السلطات المختصة في البلدان المجاورة وكذلك مع البلدان الأوروبية الأخرى وفقاً للاتفاقات الثنائية ذات الصلة. ويكفل تبادل المعلومات بشأن المسائل المهمة في ميداني السلامة النووية والسلامة الإشعاعية ومناقشتها من خلال عقد اجتماعات ثنائية منتظمة. وتُعقد اجتماعات ثنائية مع السلطات المختصة في النمسا وكرواتيا كل سنة، وتُعقد اجتماعات ثنائية مع إيطاليا كل ثلاث سنوات. كما تُعقد سنوياً أيضاً اجتماعات رباعية الأطراف بين سلطات الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عامي 2020 و 2021، جرى الاتفاق على تأجيل الاجتماعات الثنائية الأطراف والرباعية الأطراف، باستثناء الاجتماعات الثنائية الأطراف مع النمسا، والتي عُقدت افتراضياً في عام 2020 وبالحضور الشخصي في عام 2021.

84 - وعلى الصعيد الوطني، يشارك المسؤولون والخبراء السلوفينيون بانتظام في التدريب الذي ينظم داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخارجه.

الإجراء 57

85 - إدارة الأمان النووي السلوفينية هي الهيئة المركزية المنوطة بأداء المهام في مجال السلامة النووية، على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية وفي الالتزامات الدولية ذات الصلة. وتضطلع الإدارة بأداء مهام إدارية وإشرافية وإنمائية في ميادين السلامة من الإشعاع والسلامة النووية، وحماية البيئة من الإشعاع المؤين، والأمن النووي، والتأهب لحالات الطوارئ، ونظام الدولة للمحاسبة والمراقبة بشأن المواد النووية.

86 - انظر أيضا الردين على الإجراءين 24 و 40.

الإجراء 58

87 - أيدت سلوفينيا إنشاء بنك لليورانيوم منخفض التخصيب من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء 59

88 - سلوفينيا دولة طرف في جميع الاتفاقيات المذكورة في هذا الإجراء.

الإجراء 60

89 - فيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، تشارك إدارة الأمان النووي السلوفينية في التعاون الوطني والدولي؛ فهي تشارك، على سبيل المثال، في الرابطة الأوروبية للهيئات التنظيمية من قبيل رابطة مسؤولي تنظيم الشؤون النووية في أوروبا الغربية والرابطة الأوروبية لمسؤولي تنظيم شؤون الأمان النووي. ويشترك خبراء سلوفينيون في أعمال مختلف لجان الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتعاون الإدارة أيضا في إطار الاجتماعات الرباعية مع مسؤولي تنظيم الشؤون النووية التشيكيين والهنغاريين والسلوفاكيين. ويتعاون ممثلو القطاع النووي (محطات الطاقة النووية) ومتعهدو نقل المواد النووية (أو منظمو الشحنات) مع مسؤولي التنظيم. وتدرس الخبرات العملية والحوادث الأجنبية في مجال السلامة النووية وكذلك في مجال الأمن.

90 - وقد عززت سلوفينيا أيضا تبادل أفضل الممارسات في مجال السلامة والأمن النوويين من خلال تنظيم حوار أمني بشأن الأمان النووي في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أيار/مايو 2018، خلال الرئاسة السلوفينية لمنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحضر الحفل السيد خوان كارلوس لينتيخو، نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس إدارة السلامة والأمن النوويين فيها، وكذلك الدكتور أندريه ستريتار، مدير إدارة الأمان النووي السلوفينية.

الإجراء 61

91 - في عام 1999، نُقلت جميع مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب التي تملكها سلوفينيا إلى الولايات المتحدة في ظل احتياطات أمان وأمن صارمة. والكمية الحالية من اليورانيوم العالي التخصيب الذي تملكه سلوفينيا صغيرة جدا لدرجة أن مؤشر الأمان النووي الذي وضعت مبادرة التهديد النووي يدرج سلوفينيا ضمن البلدان التي لا تملك مواد نووية يمكن استخدامها في صنع الأسلحة.

الإجراء 62

92 - يتسق نقل المواد المشعة في سلوفينيا مع المعايير الدولية للسلامة والأمن وحماية البيئة ذات الصلة. وتتسق أنظمة النقل في سلوفينيا مع الأنظمة الدولية المتعلقة بنقل البضائع الخطرة وشروط الأمان الخاصة الواردة في اللائحة التنظيمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالنقل المأمون للمواد المشعة (رقم SSR-6 Rev.1). وتتعاون الجهات المعنية الوطنية صاحبة المصلحة بانتظام في هذا الصدد، ولم تقع في سلوفينيا أي حوادث متصلة بالنقل تتطوي على مواد نووية أو مشعة؛ فقد حوفظ أيضاً على التعاون بين الجهات المنظمة الإقليمية من خلال الرابطة الأوروبية للسلطات المختصة بنقل المواد المشعة

الإجراء 63

93 - سلوفينيا دولة طرف في الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية بصيغتها المعدلة بالبروتوكول الإضافي لعام 1964 والبروتوكول لعام 1982. وصدقت سلوفينيا أيضاً على البروتوكول المؤرخ 12 شباط/فبراير 2004، الذي لم يبدأ بعد نفاذه.

الإجراء 64

94 - تعتبر سلوفينيا أي هجوم مسلح أو تهديد بشنه على منشآت نووية مكرسة للأغراض السلمية انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي ومبادئه.